المنهج التجريبي:

1/ تعريف المنهج التجريبي:

يعرف المنهج التجريبي على أنه تغيير متعمد ومضبوط للشروط المحدثة للوقائع أو الظاهرة التي تكون موضوعا للدراسة، وملاحظة ما ينتج عن هذا التغيير من آثار في هذا الواقع أو الظاهرة.

كما يعرف أيضا على أنه الطريقة التي يقوم بها الباحث بتحديد مختلف الظهور والمتغيرات التي تظهر في التحري عن المعلومات، التي تخص ظاهرة ما وكذلك السيطرة على مثل تلك الظروف المتغيرات، والتحكم فيها.

2/ أهمية المنهج التجريبي:

من خلال التعريفات السابقة نستنتج ما يلي:

- يقوم المنهج التجريبي على التحكم في الظاهرة وإجراء بعض التغييرات على بعض المتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بشكل منتظم من أجل قياس تأثير هذا التغير على الظاهرة.

- يقوم المنهج التجريبي على تثبيت جميع المتغيرات التي تؤثر في مشكله البحث باستثناء متغير واحد محدد، تجرى دراسة أثره في هذه الظروف وهو ما يسمى بالتجربة.

يتميز المنهج التجريبي عن غيره من باقي المناهج في أن الباحث يتدخل في الظاهرة المدروسة ويتحكم في المتغيرات، من أجل قياس آثارها على المشكلة.

- يعتبر المنهج التجريبي الأسلوب الذي تتمثل فيه معالم الطريقة العلمية الحديثة بشكل صحيح.

- تعتبر التجربة هي أحد الطرق التي يمكن أن تستخدم في المشاهدة العلمية للظواهر والتي يمكن للباحث بواسطتها جمع البيانات عن تلك الظواهر لفهم سلوكها والتنبؤ بها.

- يعتبر القيام بالتجارب على الظواهر في معظمها تفسير أكثر منه وصفي للظواهر المبحوثة.

3/ استخدامات المنهج التجريبي:

من أبرز المجالات والموضوعات التي يستخدم فيها التجريبي ما يلي:

- دراسة الظواهر الفيزيائية، دراسة العلوم الطبيعية، مجال العلوم القانونية والإدارية، الظواهر المتعلقة بالحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية، دراسة العلوم الجنائية المتعلقة بالجرائم وأسبابها وعوامل الوقاية منها، تفسير الظواهر والإشكالات القانونية والإدارية والتنبؤ بها علميا، والتحكم في حلها لتحقيق المصلحة العامة، كما يستخدم أحيانا في دراسات العلوم التربوية.

4/ تقييم المنهج التجريبي:

أ/ مزايا المنهج التجريبي:

لا يقتصر دور الباحث في المنهج التجريبي على وصف الوضع الراهن للحدث أو الظاهرة فقط، بل يتعداه إلى تدخل واضح ومقصود من قبل الباحث بهدف إعادة تشكيل واقع الظاهرة، ومن ثم ملاحظة النتائج بدقه وتحليلها. كما يشمل دراسة العلاقات السببية بين المتغيرات المسؤولة عن تشكيله الظاهرة والمؤثرة فيها أو غير المباشرة، وذلك بهدف التعرف على أثر ودور كل متغير من هذه المتغيرات على الظاهرة.

يمكن للباحث المستخدم للمنهج التجريبي تكرار التجربة عبر الزمن مما يعطي للباحث فرصه التأكد من صدق النتائج وثباتها.

ب/ عيوب المنهج التجريبي:

-من عيوب المنهج التجريبي أنه في بعض الأحيان يقوم الأفراد موضع التجربة إلى تغير سلوكهم لشعورهم بأنهم موضع ملاحظة واختبار، مما قد يؤدي الى التحيز في النتائج.

- يعتمد المنهج التجريبي على العينة في إجراء التجربة ومن ثم تعميم النتائج على مجتمع الدراسة، وفي بعض الاحيان قد لا تمثل العينة مجتمع البحث مما يصعب تعميم النتائج.

- قد يتطلب اجراء التجربة اتخاذ مجموعة من الاجراءات الإدارية المعقدة، لان تصميم التجربة ولتنفيذها يتطلب إجراء تعديلات إدارية وفنية قد لا يستطيع الباحث بمفرده القيام بها، مما يستعين بالجهات المسؤولة لمساعدته في إجراء التعديلات فالمعلم أو الاستاذ الذي يريد أن يستخدم أسلوبا جديدا في التدريس مثل أسلوب الزيارات الميدانية، فإنه يحتاج الى موافقة مدير المدرسة أو المؤسسة ويحتاج إلى وسائل النقل مما يشكله عقبات إدارية في وجه الباحث وفنية قد لا تشجع على استخدام المنهج التجريبي.

5/ تطبيقات المنهج التجريبي في العلوم القانونية

تعتبر العلوم القانونية والإدارية ميدان أصيل وخصب لاستخدام المنهج التجريبي في الدراسة وبحث الظواهر الاجتماعية القانونية والإدارية لاستخراج الفرضيات والمبادئ والنظريات والقوانين للتنبؤ بالمشكلات علميا.

وأكثر فروع العلوم القانونية والعلوم الإدارية قابلية للمنهج التجريبي في قانون الإجراءات والمرافعات والنظام القضائي في الوقت الحاضر القانون الجنائي والقانون الإداري نظرا لطبيعتها الخاصة من حيث كونها أكثر فروع العلوم القانونية والإدارية تطبيقية اجتماعية ووظيفية، كمبدأ الكفاية، مبدأ نطاق الإدارة، مبدأ تدرج السلطة، مبدأ مستويات الإدارة ...الخ

لقد استنتج الأستاذ دوركايم من هذه الدراسة أن الجماعة و المجتمعات البشرية تحتاج في بداية نشأتها إلى القانون الجنائي الرادع و الجزائي الصارم أكثر من حاجتها إلى القانون المدني، و أي قواعد قانون العقوبات تكون شديدة و صارمة في جزء منها كلما كان المجتمع بدائيا ثم تبدأ الصرامة و الشدة تخف كلما تقدم المجتمع اجتماعيا و ثقافيا و حضاريا و سياسيا و اقتصاديا.

كما استخدم مونتيسكيو المنهج التجريبي في بحوثه و دراساته الاجتماعية السياسية و القانونية التي تضمنها كتابه " روح القوانين " الصادر عام 1748 عندما انطلق من مقولته المشهورة " نحن نقول هنا عما هو كائن لأننا يجب أن يكون. "

وطبقت المدارس الوضعية و الاجتماعية في العلوم الجنائية المنهج التجريبي في البحوث و الدراسات العلمية المتعلقة بظاهرة الجريمة من حيث أسبابها و مظاهرها و عوامل الوقاية منها و كذا في دراسة و بحث فلسفة التجريم و العقاب.

أما ماركس فيبر فقد طبق المنهج التجريبي في دراسة و بحث العلاقة بين المجتمع الصناعي و النمط البيروقراطي و القانون، و استنتج العديد من النتائج العلمية منها أنه كلما اتجه المجتمع نحو اعتماد الصناعة كلما كان بحاجة إلى استخدام النموذج الديمقراطي و اتجه إلى استخدام الأنماط و الأساليب و الإجراءات البيروقراطية الرسمية في مجال القانون و العدالة و التقاضي و تسود العقلية القانونية البيروقراطية الصارمة و المتشددة في التمسك بالإجراءات و الشكليات القانونية الرسمية و نبذ و استبعاد روح و عواطف و العادات و التقاليد الاجتماعية.